

تقرير مدقق الحسابات المستقل

الى السادة الهيئة العامة المحترمين
شركة العبور للشحن والنقل
شركة مساهمة عامة

الرأى المتحفظ

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لشركة العبور للشحن والنقل المساهمة العامة والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2019 وقائمة الارباح او الخسائر والدخل الشامل الاخر وقائمة التغيرات في حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وملخص لأهم السياسات المحاسبية والمعلومات الإيضاحية الأخرى.

في رأينا، وباستثناء أثر ماتم الاشاره اليه في اساس الرأى المتحفظ ، فإن القوائم المالية تُظهر بعدالة ، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة العبور للشحن والنقل المساهمة العامة كما في 31 كانون الأول 2019 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأى المتحفظ

✓ لم تحقق الشركة اي ايرادات تشغيلية خلال السنة المالية.
✓ اشارة الى الذمم المدينة والذمم المدينة طويلة الاجل نود الاشارة الى أن هناك مؤشرات تدني في قيمة هذه الذمم وفي رأينا أن مخصص تدني الذمم المدينة غير كافي.
لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق، ان مسؤوليتنا وفقاً لهذه المعايير مفصلة اكثر ضمن بند مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية من تقريرنا.
نحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد السلوك المهني للمحاسبين المهنيين الصادر عن المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني للمحاسبين بالإضافة الى متطلبات السلوك المهني الأخرى لتدقيق القوائم المالية في الاردن، حيث تم الالتزام بهذه المتطلبات للسلوك المهني ومتطلبات المجلس الدولي لمعايير السلوك المهني، نعتقد أن بيانات التدقيق الثبوتية التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

امور اخرى

تجاوزت الخسائر نصف راس مال الشركة وبالتالي فانه يجب تصفيتنا الا اذا قررت الهيئة العامة في اجتماع غير عادي زيادة رأسمالها لمعالجة وضع الخسائر أو اطفائها بما يتفق مع معايير المحاسبة والتدقيق الدولية المعتمدة على أن لا يزيد مجمل الخسائر المتبقية عن نصف رأس المال وفقاً لقانون الشركات الأردني وعليه قررت الهيئة العامة للشركة بموجب اجتماعها غير العادي المنعقد بتاريخ 18 ايلول 2019 اطفاء جزء من خسائرها المتراكمة في راس المال وقد استكملت اجراءات تخفيض راس المال لدى عطوفة مراقب الشركات بتاريخ 29 كانون الثاني 2020.

أمور التدقيق المهمة

ان امور التدقيق المهمة هي تلك الامور التي وفقا لاجتهادنا المهني كانت الاكثر اهمية خلال تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية.

لقد تمت دراسة هذه الامور ضمن الاطار الكلي لتدقيق القوائم المالية لابداء رأينا حول هذه القوائم ونحن لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الامور ولم نجد اي امور تدقيق هامة للاشارة اليها في تقريرنا .

المعلومات الاخرى

الادارة هي المسؤولة عن المعلومات الاخرى والتي تتكون من المعلومات غير المحتواه في البيانات المالية وتقرير مدقق الحسابات.

فيما يخص تدقيقنا للبيانات المالية فان مسؤوليتنا قراءة المعلومات الاخرى وعملنا هذا يأخذ بعين الاعتبار فيما اذا كانت المعلومات الاخرى غير متفقة من ناحية جوهرية مع القوائم المالية او معرفتنا التي حصلنا عليها خلال تدقيقنا او التي من ناحية اخرى تم بيانها جوهرياً بشكل خاطئ.

اعتماداً على الاجراءات التي قمنا بها، اذا توصلنا الى ان هناك خطأ جوهرى في المعلومات الاخرى، فسيكون المطلوب منا التقرير عن هذه الحقيقة. لا يوجد شيء يمكن الكتابة عنه في تقريرنا هذا فيما يخص الامور الاخرى.

مسؤولية الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير الدولية لاعداد التقارير المالية، بالإضافة الى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء الناتجة عن احتيال أو عن خطأ.

خلال إعدادها للقوائم المالية، فإن الإدارة مسؤولة عن تقييم الشركة لاستخدام مبدأ الاستمرارية والافصاح، كما تراه ملائماً، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية في المحاسبة، إلا إذا نوت الإدارة تصفية الشركة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر عدا عن القيام بذلك.

إن المسؤولين عن الحوكمة مسؤولون عن الرقابة على عملية إعداد التقارير والقوائم المالية للشركة.

مسؤولية مدققي الحسابات عن تدقيق القوائم المالية

إن أهدافنا تتمثل بالحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية ككل خالية من الأخطاء الجوهرية سواء ناتجة عن إحتيال أو عن خطأ وإصدار تقرير التدقيق الذي يتضمن رأينا حول البيانات المالية.

التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى ولكنه لا يعتبر ضماناً إن التدقيق الذي جرى وفقاً لمعايير التدقيق الدولية سيعمل دائماً على اكتشاف الخطأ الجوهرى ان وجد. إن الأخطاء قد تنتج عن احتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية إذا كانت، منفردة أو مجتمعة، من الممكن التوقع وبشكل معقول أن تؤثر في القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل المستخدمين على أساس هذه القوائم المالية.

كجزء من التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية، نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والمحافظة على الشك المهني خلال التدقيق، بالإضافة الى:

- تحديد وتقييم مخاطر الاخطاء الجوهرية للقوائم المالية، الناتجة عن احتيال او خطأ، وكذلك تصميم وتنفيذ اجراءات تدقيق تستجيب لهذه المخاطر والحصول على ادلة تدقيق كافية ومناسبة لتكون اساساً لرأينا. ان مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهرى ناتج عن احتيال هي اكبر من تلك الناتجة عن خطأ، لما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ او تزوير أو حذف متعمد او تمثيلات غير صحيحة او تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لانظمة الرقابة الداخلية ذات الصلة باعمال التدقيق لغايات تصميم اجراءات تدقيق مناسبة حسب الظروف وليس لغرض ابداء رأي حول نظام الرقابة الداخلية.
- تقييم ملائمة السياسات المحاسبية المطبقة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والافصاحات ذات العلاقة التي قامت بها الادارة.
- التوصل الى نتيجة بناءً على ادلة التدقيق التي تم الحصول عليها حول ملائمة استخدام الادارة لمبدأ الاستمرارية في المحاسبة، واذا كان هناك شك جوهرى مرتبط بأحداث او ظروف حول قدرة الشركة للاستمرار وفقاً لمبدأ الاستمرارية. فعلياً الاشارة في تقرير التدقيق الى الايضاحات ذات العلاقة في القوائم المالية او تعديل رأينا ان كانت هذه الايضاحات غير كافية. ان استنتاجاتنا مبنية على ادلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك فان الاحداث او الظروف المستقبلية قد تؤدي الى توقف استمرارية الشركة كوحدة مستمرة.
- تقييم العرض العام وبنية ومحتوى القوائم المالية بما فيها الايضاحات وفيما اذا كانت القوائم المالية تمثل الحركات والاحداث بشكل يحقق الاظهار العادل.
- تتواصل مع المسؤولين عن الحوكمة فيما يتعلق بنطاق وتوقيت التدقيق المخطط له وملاحظات التدقيق المهمة والتي تتضمن اي نقاط ضعف مهمة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال التدقيق.
- تزويد المسؤولين عن الحوكمة بما يفيد التزامنا للمتطلبات السلوك المهني المتعلقة بالاستقلالية والافصاح للمسؤولين عن الحوكمة حول كل العلاقات والامور الاخرى التي من المعقول ان تؤخذ بالحسبان كمظاهر تؤثر على استقلاليتنا وكذلك الاجراءات الوقائية ذات العلاقة حيث امكن.
- تحديد الامور الاكثر اهمية في تدقيق القوائم المالية للسنة الحالية وبالتالي هي امور التدقيق المهمة.حيث نقوم بشرح هذه الامور في تقرير التدقيق الا اذا منع القانون او تعليمات الافصاح العام من ذلك الامر، او في الحالات النادرة جدا والتي نقرر بها عدم الافصاح عن ذلك الامر في تقريرنا وذلك عندما يكون من المعقول التوقع ان العواقب السلبية للافصاح قد تفوق المنفعة العامة لهذا الافصاح.

تقرير حول المتطلبات القانونية

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية، وأن القوائم المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها بعد اخذ اثر التحفظات الواردة في هذا التقرير بعين الاعتبار.

عمان - المملكة الاردنية الهاشمية

10 شباط 2020

عن IPB

د. ريم الأعرج

اجازة رقم (820)

شركة العبور للشحن والنقل
(شركة مساهمة عامة)
قائمة المركز المالي

كما في 31 كانون الأول		إيضاح	
2018	2019		
دينار اردني	دينار اردني		
			الموجودات
			الموجودات المتداولة
5,015	9,452	5	نقد ونقد معادل
245,170	258,038	6	ذمم مدينة (بالصافي)
-	12,243		دفعات مقدمة
11,440	10,190	7	أرصدة مدينة أخرى
261,625	289,923		
			الموجودات غير المتداولة
124,784	69,293	8	ممتلكات ومعدات (بالصافي)
256,000	80,000		ذمم مدينة - طويلة الاجل
25,982	16,243	9	اصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
406,766	165,536		
668,391	455,459		
			مجموع الموجودات
			المطلوبات وحقوق الملكية
			المطلوبات المتداولة
88,782	75,393		ذمم دائنة
8,000	5,000		شيكات مؤجلة الدفع
21,937	3,622	10	ارصدة دائنة اخرى
118,719	84,015		
			المطلوبات غير المتداولة
65,908	-	11	مطلوب لاطراف ذات علاقة
65,908	-		
184,627	84,015		
			مجموع المطلوبات
			حقوق الملكية
1,157,156	1,157,156		رأس المال
(70,330)	(80,069)		حقوق الملكية الأخرى
(603,062)	(705,643)		(خسائر) مدورة
483,764	371,444		
668,391	455,459		مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

ان الايضاحات المرفقة من صفحة 8 الى صفحة 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها

شركة العبور للشحن والنقل
(شركة مساهمة عامة)
قائمة الأرباح أو الخسائر والدخل الشامل الآخر

للسنة المنتهية في 31 كانون الأول		ايضاح	
2018	2019		
دينار اردني	دينار اردني		
-	-		الايادات
(232,371)	(55,236)		استهلاكات
(232,371)	(55,236)		مجمل (الخسارة)
1,382	8,045		ارباح بيع ممتلكات ومعدات
(11,788)	(44,305)	12	مصاريف ادارية وعمومية
1,800	-		ايرادات اخرى
-	9,915		مخصصات انتفت الحاجة اليها
(240,977)	(81,581)		(خسارة) السنة
			الدخل الشامل الاخر
13,339	(9,739)	9	التغير في القيمة لاصول مالية من خلال الدخل الشامل
(227,638)	(91,320)		الدخل الشامل للسنة
1,157,156	1,157,156		المعدل المرجح للأسهم
(0.208)	(0.070)		عائد السهم

ان الايضاحات المرفقة من صفحة 8 الى صفحة 18 تشكل جزءاً لا يتجزأ من القوائم المالية وتقرأ معها